واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014

أ. د. حيدر نعمة بخيت الباحث عباس فضيل عطيوي

المستخلص

أن للعوائد المالية الضخمة التي حققتها البلدان المصدرة للنفط (أو الغاز) من بيع هذا المورد ألأثر المباشر في اعتماد تلك البلدان على ذلك المورد الطبيعي في تمويل اقتصادياتها؛ مما أدى إلى ارتكاز تلك البلدان على مورد مالي وحيد متمثل بقطاع واحد و هو القطاع ألاستخراجي (النفط أوالغاز أو كليهما) ، واضمحلال القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها، و قد أدى ذلك الى اختلالات هيكلية في اقتصاديات تلك البلدان، وأنّعدم الاستقرار في حجم العوائد النفطية كان احد الأسباب الرئيسية في انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي وعليه تم اعتماد التنويع الاقتصادي كمنهج في معالجة الاختلالات الهيكلية.

ان الاقتصاد العراقي بوصفه احد البلدان المنتجة للنفط لم يكن بعيدا عن هذه الحلقة اذ اعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير في تمويل نفقاته الاستهلاكية والاستثمارية طيلة مدة الدراسة، اذ لم تستطيع الحكومات المتعاقبة من تنويع اقتصاده جراء الظروف التي تعرض لها والتي عملت البابعاده عن اجواء الاستقرار السياسي والامني ومن ثم الاقتصادي.

Abstract

The huge financial returns achieved by the oil-exporting countries (or gas) from the sale of this resource have a direct impact on the dependence of those countries on that natural resource in financing their economies; which led to the reliance of these countries on a single financial resource represented by one sector, the extractive sector And the deterioration of other economic sectors such as industry, agriculture and others. This has led to structural imbalances in the economies of these countries. The instability in the volume of oil revenues was one of the main reasons for the adoption of economic diversification policies. Accordingly, economic diversification As a method of addressing structural imbalances.

The Iraqi economy as one of the oil-producing countries was not far from this episode, relying heavily on the oil sector in financing its consumption and investment expenses throughout the study period. Successive governments could not diversify their economy due to the circumstances that were exposed to them, which worked to keep them away from the atmosphere of political stability And security and then economic.

مشكلة البحث :

يعتمد العراق بشكل كبير على مورد النفط كغيره من البلدان النفطية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يخلق اختلالات هيكلية في جسد الاقتصاد العراقي ولتجنب ذلك يستلزم الاستفادة من بقية الموارد الاقتصادية في البلادعن طريق تحقيق التنويع الاقتصاد.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العراق بما يمتلكه من موارد مادية وبشرية قادر على خلق تنويع في اقتصاده بالشكل الذي يحد من مشكلة الاعتماد الكبير على النفط في تمويل الإيرادات العامة للدولة وفي تشكيل الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي و الابعاد التي تحيط به وواقعه في العراق والدور الممكن تحقيقه في التطوير الشامل للاقتصاد العراقي.

المحور الأول – التنويع الاقتصادي: مفاهيم ومؤشرات

أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع لغة : مصدر (نوع) والنوع، والأنواع جماعة وهو كل ضرب من الشيء، وكل صنف من الثياب والثمار وغير ذلك حتى الكلام، وقد تنوع الشيء أنواعاً ن[1] وجاء أيضا نوّع تنويعا الشيء: جعله أنواعاً . وتنوّع الشيء: صار أنواعا [2] ، فالتنويع جعل الشيء على أنواع .

التنويع اصطلاحاً : ظهر مصطلح التنويع أولاً في مقال نشره (Harry M. Markowitz) هاري ماركويتز* عام 1952 تحت عنوان (اختيار محفظة)؛ فلقد تبادر إلى ذهن هاري عند قراءته لـ (نظرية القيمة الاستثمارية) لـ جون بير وليامز التي مفادها قيمة الأسهم يجب أن تساوي القيمة الحالية للأرباح في المستقبل ، وعليه إنّ تفسير نظرية وليامز ترى أنّ قيمة الأسهم تتحدد عن طريق الإرباح المستقبلية المتوقعة؛ أي يبين معيار واحد لاختيار المحفظة وهو العوائد المتوقعة ، وهذا يعني أنّ المستثمر فقط يهتم بالقيم المتوقعة للأوراق المالية وبالتالي فأنه يهتم بالقيمة المتوقعة لمحفظة واحدة فقط ولتعظيم القيمة المتوقعة من محفظة واحدة من الضروري زيادة الاستثمارات فيها .

إذ انتقد هاري ذلك مبيناً أنّ الإرباح في المستقبل غير مؤكدة و أن ذلك يشعر المستثمرين بالمخاطر ، و أن هذا الأمر يمثل مشكلة القرارات الاستثمارية في ظل عدم اليقين .

فنظرية (وليامز) تفتقر إلى تحليل تأثير المخاطر ، وقد استنتج هاري ان اختيار المحفظة يعتمد على معيارين هما العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة ، ويرى هاري ان العوائد المستقبلية يمكن تقديرها و المخاطر تعادل تباين توزيع العوائد المتوقعة ، بمعنى أن هاري يقترح للحد من المخاطر تنويع الأسهم الاستثمارية داخل المحفظة الواحدة أي مزج مجموعة من أنواع مختلفة من الاستثمارات الواسعة في المحفظة الاستثمارية كون المستثمر يختار المحفظة التي تحقق له أقصى عائد لخطر معين أو الحد الأدنى من المخاطر لعوائد معينة [3] ، وبالتالي يكون هاري هو من اظهر العلاقة بين مردود الأصل

المالي ومستوى المخاطرة [4]، وإنّ استعمال مصطلح التنويع في بداية ظهوره في الاقتصاديات الأدبية كان لتخفيف وتجنب المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية .

ويمكن بيان التنويع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه عدم التركيز على قطاع واحد ، وتتعدد تقسيمات القطاعات باختلاف الغرض من التقسيم ، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية هي كالتالي: القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات .

وبما أن القطاع الاقتصادي هو النشاط الإنتاجي الذي يسهم في الناتج المحلي ، لذلك يصطلح اقتصادياً على القطاعات التي تسهم في تكوين الناتج المحلي ب(الهيكل الاقتصادي) ، ومعنى الهيكل هو مجموع الأجزاء التي تكوّن الشيء ، ويقصد في لفظ الهيكل اقتصادياً شيء محدد وهو التركيب أو الكيان أو البنية أو العناصر المكونة للمتغير الاقتصادي التي ترتبط في ما بينها بنسب وعلاقات وخصائص تميزها[5] فتعني النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي تكوّن ذلك الكيان مثل نسبة مساهمة كل من الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج القومي أو التركيب النسبي لهيكل الصادرات أو نسبة الادخار والاستهلاك بالنسبة للدخل وغيرها ، وعليه هناك من عرف تنويع الهيكل الإنتاجي بـ((عدم تركيز اقتصاد الدولة على قطاع واحد من القطاعات المختلفة التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، أو العمل على توزيع الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي على كافة القطاعات المكونة لهذا الناتج)) [6] وهذا التعريف ركز على الأهمية النسبية لكل قطاع في الإنتاج ولم يشر إلى الظواهر الأخرى للتنويع كالصادرات و الاستيرادات والإيرادات وغيرها .

أما علاقات الهيكل الاقتصادي فهي درجة التشابك بين تلك القطاعات مع بعضها البعض مثل العلاقة بين الناتج المحلي وحجم رأس المال المتراكم وغيرها ، وأما في ما يتعلق بخصائص الهيكل الاقتصادي فهي الخصائص الثابتة التي يتميز بها المتغير الاقتصادي .

ومن التعريفات التي شاعت لمفهوم التنويع الاقتصادي ((أنه تنمية القطاعات غير النفطية، وللحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدها الحكومة من صادرات النفط والغاز، وبصورة عامة الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط بتطوير اقتصاد غير نفطي، واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات)) [7] .

فالهدف الأساس من التنويع الاقتصادي يتمثل بـ ((تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية)) [8] وبمعنى أدق : قلب المعادلة من التركيز على قطاع واحد (وهو القطاع النفطي) إلى تنويع القطاعات الإنتاجية، ولقد صدرت ورقة عمل عن البنك الدولي في عام 1981 في ((حالة افتراض بقاء الاحتياطات النفطية على الدوام سيكون التنويع الاقتصادي بلا جدوى، وإنّ هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فيشئا وبفعالية واستمرار لتصب في جيوب جميع سكانها)) [9] .

وكما يرى بعض الباحثين أنّ الهدف من تنويع الهيكل الإنتاجي هو خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي[10] ، ومنهم من يذهب إلى أبعد من ذلك؛ لكون التنويع

الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي، وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبته ، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى، فمما يبدو أنّ التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً ما لم يرافقهما تنويع في الصادرات و تقليل تنويع وإرادات الدولة وزيادة نسبة العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية وإجمالي تكوين رأس المال [11] .

وهناك من يرى أنّ التنويع الاقتصادي هو ((بناء قاعدة اقتصادية متينة ، ومتنوعة من خلال توظيف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة من اجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، وتنويع صادراتها وتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على قطاع واحد كقطاع النفط في الدول النفطية)) [12] .

ويرى بعضهم أنّ التنويع الاقتصادي هو الرغبة في تحقيق عدد كبير لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها تعزيز قدرته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات متنوعة، من دون أن يقتضي الأمر أنْ تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية [13] .

وهناك من يعرّف التنويع الاقتصادي بأنه ((اعتماد الدولة في إيراداتها بشكل رئيسي على تطوير قطاعات الإنتاج المادي من جهة وعلى سن وتحصيل الضرائب من جهة أخرى)) [14] .

ويرى آخرون أنّ التنويع الاقتصادي يكمن في جعل القطاعات الإنتاجية تولّد عملة أجنبية إضافية وتستوعب العمالة المتزايدة بعيداً عن الحكومة؛ مما دفع بهم إلى تعريف التنويع الاقتصادي ب((إيجاد مصادر غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية / الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل بعيداً عن الاستخدام الحكومي)) [15]، وهناك من يرى ان مفهوم التنويع الاقتصادي ((هو عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بصورة كاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الاقتصاديات الناشئة في بداية تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي))[16] ، ومنهم من يرى ان التنويع ((عدم الاعتماد المفرط على الإيرادات في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للاقتصاديات الناشئة والتي هي في طور النمو)) [17]، و قد عرف البعض التنويع الاقتصادي على نحو ما عرفة الاتحاد الاوربي من كونه ((الوسيلة التي من خلالها يتم زيادة مصادر ايرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر)) ، ومنهم من يعرف التنويع الاقتصادي ((الزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال أشراك القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على صادرات القطاع النفطي من أجل تهيئة اقتصاد تتوفر فيه اسباب البقاء و النمو))[18].

ويمكن إجمال المرتكزات الأساسية التي أشارت إليها التعريفات السابقة لمفهوم التنويع بما يأتي :

1. إيجاد أو تفعيل قطاعات أخرى إلى جانب قطاع النفط لجلب العملات الأجنبية للبلدان الريعيّة؛ مما يؤمّن لها البقاء خارج تأثيرات النفط ؛ وذلك لاستمرار عملية النمو، والتنمية عن طريق تعدد مصادر الدخل وتعدد الإنتاج . مع أنّ تلك التعريفات لم تحدد القطاعات الاقتصادية التي يمكن لتلك البلدان خلقها أو تفعيلها لقطف ثمار التنويع الاقتصادي .

2. بيّن أحد التعريفات أنّ تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى يتم عن طريق الاستثمارات، ولم يبين مصادر تمويلها سواء عن طريق أموال النفط أم عن طريق الاقتراض الخارجي أو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر تمويل خارجي، ومنها ما حدد طريقة التمويل بأموال النفط نحو ما حصل في بلدان الخليج العربي.

3. الحد من دور الدولة عن طريق تقليص النشاطات الاقتصادية المملوك رأس مالها، ومنتجاتها للدولة التي يطلق على مثل هذه الأنشطة بتعبير القطاع الحكومي، ويضاف إلى ذلك تفعيل دور القطاع الخاص بمعنى تفعيل النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس الملكية الخاصة سواء كانت فردية أم جماعية، ولم ترسم تلك التعريفات الخطوط الفاصلة بين حدود تدخل الدولة ودورها، وبين حدود القطاع الخاص ودوره في النظام الاقتصادي.

4 . من التعريفات – أعلاه – مَنْ ربط وجود الاحتياطات النفطية بأنها تفرّغ التنويع الاقتصادي من محتوى، مبيناً أنّ وجود النفط يجعل هدف حكومات البلدان النفطية هو توزيع عوائده على سكانها.

5 . من التعريفات الواردة – أعلاه – من يرى كون التنويع الاقتصادي ذو جناحين ، هما : تطوير قطاعات الإنتاج المادي، وسن الضرائب وتحصيلها، وبهذا يستبعد التعريف القطاعات الخدمية ؛ لأنّ الإنتاج المادي ينحصر في إنتاج السلع فقط .

6. نستنتج من بعض التعاريف أن الاختلالات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي تعكس لنا صورة معكوس التنويع الاقتصادي .

وإنّ الحاجة إلى التنويع الاقتصادي هي للتخلص من نموذج النمو الاقتصادي و التنمية القائم على الإنفاق الحكومي الممولَ من العوائد النفطية ؛ ذلك بهدف وضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي قائم على تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص في مجال السلع التجارية ليقوم بتوفير فرص العمل وتشغيل المواطنين .

ويتمحور هدف تخصيص العوائد النفطية لتحقيق التنمية عن طريق تمكين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية غير قطاع النفط (الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات و الخدمات والسياحة) من أنْ تنمو ذاتياً لخلق اقتصاد متنوع ومتوازن [19] ؛ ليتم تحرير اقتصادياتها من سيطرة القطاع النفطي.

ويمكن أن نستنتج تعريف للتنويع الاقتصادي فنقول: بأنه " إيجاد مصادر دخل إضافية إلى جانب مصدر وحيد للدخل بهدف تعدد تلك المصادر، سواء عن طريق خلق قطاعات جديدة ذات صادرات متنوعة تعمل على تقلل واردات البلد وتزيد نسبة العمالة فيها و تكون رأس المال أو عن طريق سن الضرائب ، مما يوفر حماية الاقتصاد".

ويمكن بيان مجمل المقصود من عنوان البحث ؛ بقولنا بأنّه: تدابير الكيفية لتحويل عوائد المورد النفطي الناضب إلى إمكانية مستدامة في القطاعات الأخرى للمستقبل (الزراعة، الصناعة ،الخدمات) .

ثانياً : وسائل التنويع الاقتصادي

إن ابتغاء الوسائل جزء من عملية التنويع وبالإمكان تحديد وسائل التنويع الاقتصادي بنقاط موجزه وهي كالآتي [20] :

أ- تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية .

ب- تطوير قطاع الصناعة التحولية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية.

ت-تطوير قطاع الخدمات العامة .

ث-خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها .

و نستنتج من ذلك أن وسائل التنويع الاقتصادي تنطوي على القطاعات الآتية :

أ- قطاع الزراعة :

يشتمل القطاع الزراعي على كل من الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الزراعية وصيد الأسماك والغابات وتقطيع الأخشاب ونحوها [21] ، ويوفر القطاع الزراعي بصورة عامة الغذاء لسكان ذلك البلد من محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية وغيرها لسد احتياجات ذلك البلد من الغذاء النباتي والحيواني بما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات المحلية الغذائية والملبوسات، والتنويع الإنتاجي في قطاع الزراعة يعني: إدخال محاصيل جديدة إلى الزراعة القائمة، وإن تنويع المحاصيل الزراعية عن طريق تصنيع المنتجات الزراعية يفضي إلى التنويع المنشود في مجموع السلع المصنعة والمعدة للتصدير خارج البلد والتي يصطلح عليها التركيب السلعي للصادرات غير المعدنية [22] ، إذ تعمل تنمية وتنويع القطاع الزراعي على تقليل الاعتماد على الخارج من خلال توفير سلع للاستهلاك المحلي وبالتالي يقلل من كمية النقد الأجنبي المتسرب للخارج ويمكن الاستفادة منه من خلال مجالات أخرى بالإضافة إلى أنه يولد دخل إضافي عن طريق مبيعات الصادرات الزراعية بما يؤدي إلى نمو معدلات الصادرات الزراعية وتوفير فرص عمل أكبر، ويؤدي التنويع في المحاصيل الزراعية إلى تقليل المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تصيب القطاع الزراعي التي تنجم عن التقلبات الجوية أو اكتشاف البدائل الصناعية كالمطاط والألياف أو تغير الأسعار أو الإصابة بالآفات الزراعية وغيرها، ويضم القطاع الزراعي أغلب القوى العاملة في أغلب البلدان الأقل نمواً لكونه لا يتطلب ألا قدراً يسيراً من الخبرة ورأس المال أضف إلى ذلك قلة فرص العمل في القطاعات الأخرى، وإهمال هذا القطاع يعني خلق بطالة في الريف [23] .

ويعد القطاع الزراعي وسيلة من وسائل التنويع الاقتصادي لتوليد مصدر إضافي للدخل من النقد الأجنبي عن طريق تنويع التصدير السلعي لتلك المنتجات الزراعية و بما يحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الذي ينطوي على توفر كميات من السلع تسد كل الطلب المحلي لمختلف أنواع السلع وبشكل مستمر حتى تصل إلى جميع أفراد وشرائح ذلك البلد [24] .

ب - قطاع الصناعة :

يتكون قطاع الصناعة من الصناعتين الاستخراجية والتحويلية [25] ، فالصناعة الاستخراجية "تشتمل على المناجم و المحاجر ; ويختص هذا القطاع أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام ، والسوائل كالنفط الخام ، والغازات كالغاز الطبيعي ; وكما يشتمل هذا القطاع على المناجم الباطنية والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق ".

وبما أن الصناعة الاستخراجية للنفط هو قطاع الصناعة المتقدم الذي ترتكز عليه اقتصاديات البلدان النفطية فالمعني بالتنويع هو قطاع الصناعة التحويلية ، وبما أن حركة التصنيع سوف تخلق سلع جديدة من خلال تصنيع المواد الأولية مما ينوع الإنتاج ويزيد من تنوع السلع المصنعة في التركيبة الصادرات غير الاستخراجية وعليه يزيد من مصادر الدخل فتزداد نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الوطني الإجمالي لذلك يعتبر هذا القطاع من وسائل التنويع الهامة [26] .

ج – قطاع الخدمات :

يقوم قطاع الخدمات بتوفير الظروف المناسبة (استمراراً – وتطويراً – وحمايةً) للقيام بالعملية الإنتاجية في القطاعات الأخرى من خلال مدخلاتها وتوزيع مخرجاتها مما يهيئ المزيد من الفرص لنمو وتطور تلك القطاعات ومن خصائص هذا القطاع يضم غالبية الأيدي العاملة بالأخص في البلدان الأقل نموا لقلة فرص العمل في الأنشطة الصناعية، وانخفاض أجور القطاع الزراعي ، ويشتمل قطاع الخدمات على خدمات النقل والمواصلات والتجارة والسياحة والخدمات المصرفية، وعلى الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة وغيرها وتنقسم الخدمات في هذا القطاع على ثلاث أقسام وهي كما يأتي [27]:

1 – يضم الخدمات التي تساعد بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية وتوفير الشروط الضرورية للإنتاج كخدمات النقل والاتصالات واللاسلكي والبريد وشبكة الكهرباء والماء والخدمات المصرفية وغيرها من الأنشطة غير المنتجة كالوسطاء والسماسرة والباعة المتجولين الخ .

2 – يضم الخدمات التي تساهم بصورة غير مباشرة متمثلة بالاهتمام بالخدمات المتعلقة بالعنصر البشري كخدمات التعليم والسكن وتكوين الثقافة والترفيه واكتساب المهارة والخبرة والإنتاجية وغيرها .

3 – يضم الخدمات التي تتعلق بحماية المجتمع كخدمات الدفاع والأمن وغيرها .

ويمكن التعريف بمجالات تطوير قطاع الخدمات بأنها تشتمل على الفنادق والسياحة ، ومختلف أنشطة الترفيه والتسلية، وتجارة التجزئة الموجه نحو ترويج السياحة ، والأحداث الثقافية والرياضية الدولية والإقليمية ، والخدمات المالية والتأمينية ، وصناعة الإعلان ، والخدمات المختلفة التي تقدم لأصحاب الأعمال و الشركات وتستهدف إنشاء مراكز أعمال تجارية إقليمية ، وغير ذلك من المشاريع والأنشطة المماثلة أو المتصلة بذلك .

ثالثاً : التنويع الاقتصادي حسب اتجاهاته

ينقسم التنويع الاقتصادي على قسمين حسب اتجاهات توليد النقد ، وكما يأتي :

1 – التنويع الأفقي

يشير هذا النوع من التنويع إلى إيجاد أو تفعيل مصادر أخرى لتوليد النقد الأجنبي في القطاعات ذات الميزة النسبية العالية بمعنى ان التنويع الاقتصادي الأفقي يقتصر على القطاعات التي تكون ذات مردود مالي من النقود ألاجنبية للبلد كالزراعة و الصناعة التحولية و السياحة .

2 – التنويع العمودي

أمّا هذا النوع من التنويع فيشير إلى إيجاد مصادر أخرى للنقد المحلي غير بيع النقد الأجنبي لقطاع الأعمال الخاص، والأفراد، مقابل النقد المحلي من خلال سن الضرائب، وتحصيلها، وتوفير النقد المحلي

من خلال خصخصة المشاريع المملوكة للدولة وما يترتب عليها من فسح المجال للقطاع الخاص الذي يستلزم تقليص دور الدولة وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي .

وهذا الاتجاه فيستلزم إعادة النظر واستقرار الرأي حول الحدود الفاصلة بين النشاط الاقتصادي الذي يقع تحت مظلة القطاع العام بقيادة الدولة والتابع للتخطيط المركزي وبين الأنشطة الاقتصادية التي تقع تحت مظلة القطاع الخاص الذي يسير وفقاً لآلية السوق .

وأما القطاع الخاص فله الدور الأقدر في تخصيص الموارد وتوجهها نحو الاستخدامات المختلفة وتطوير العلاقات الاقتصادية في الداخل والخارج ومنها إنشاء مشاريع جديدة؛ مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وفرص العمل، ثم تحقيق التنويع الاقتصادي [28]

رابعاً : مؤشرات التنويع الاقتصادي :

المؤشر الأول : هو تقارب التفاوت في الأهمية النسبية للأنشطة الإنتاجية الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يوضح زيادة درجة التنويع الاقتصادي بصورة عامة شريطة أنْ لا يكون هذا التقارب على حساب انخفاض في إحدى القطاعات؛ بمعنى تنويع الناتج المحلي الإجمالي الذي يدل عليه مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة حينما تتقارب في مساهماتها في تكوّنه بشكل متزايد .

أما في البلدان النفطية فأن ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة قطاع النفط؛ تدلل على ازدياد درجة التنويع الاقتصادي، وتحقيق ألأهداف الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، وتعكس الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات المختلفة عن مدى معدل درجات التغير الهيكلي؛ بعبارة أخرى إنّها تعكس مقدار التغيّر الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل، وتعتبر الأهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات ودلائل التنويع الاقتصادي[29] .

المؤشر الثاني : التجارة غير النفطية (جانب الصادرات و جانب الواردات)، إذ يعد من الدلائل والمؤشرات الواضحة للتنويع هو زيادة نسبة الصادرات غير النفطية مقارنة بالصادرات الكلية؛ مما يدلل على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، إذ إنّ تنويع الصادرات يقترن بتنويع النشاطات الإنتاجية فتنويع النشاطات الإنتاجية من دون تنوع الصادرات يعني أنّ الأنشطة الإنتاجية تتكيف لتلبي الاحتياجات المحلية فقط ولا يوجد لديها قدرة على المنافسة الخارجية.

وأما جانب الواردات فكلما كانت الواردات كبيرة ومتنوعة يدلل على أنّ البلد غير قادر على إنتاج كمية كبيرة من السلع التنافسية المتنوعة، وتقديم الخدمات المختلفة نتيجة لطبيعة تلك المنتجات التقنية أو عدم توفر مناخ ملائم لها،وإنّ تكاليف إنتاجها أعلى من أسعار تلك السلع في الخارج.

المؤشر الثالث : الاستقرار النسبي للموازنة تجاه الصدمات الخارجية فهو دليل، ومؤشر للتنويع الاقتصادي، إذ أنّ الموازنة هي القناة الرئيسة التي تنتقل من خلالها آثار التقلبات الخارجية حينما تعتمد في إيراداتها الحكومية على مورد واحد الأمر الذي ينعكس على الإنفاق الحكومي الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فالبلدان المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد في إيراداتها على الإيرادات النفطية؛ لذلك فإنّ حجم الإنفاق الحكومي يتعرض لتقلبات أسعار النفط العالمية، والطلب عليه. فعلى البلدان

النفطية تنويع مصادر دخلها المتمثل بالإيرادات، وتحسب الأهمية من خلال نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية الفعلية مقدراً بالوحدات النقدية .

المؤشر الرابع : هو معدل نمو الربحية في مجال القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد إلى جانب القطاع النفطي، ويعتبر من دلائل و مؤشرات التنويع .

المؤشر الخامس : كون التنويع الاقتصادي يفترض ضمناً أنْ تكون مساهمة القطاع الخاص متوازية مع بقية القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ويمكن عدّ الأهمية النسبية المرتفعة للقطاع الخاص كمؤشر لاتجاه تحقيق التنويع عبر سلسلة زمنية .

المؤشر السادس : التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال إسهام القطاع العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت .

المؤشر السابع : من مؤشرات التنويع الاقتصادي هو التنويع القطاعي للقوى العاملة ويقصد به : درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة ، بمعنى تنويع بنية العمالة أي توزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويمكن قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي كمياً من خلال إحصائيات عديدة من مؤشراته، وباستعمال قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، وقياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، وقياس خاصية التنويع كمعامل هيرفندال- هيرشمان وهو أكثر الصيغ شيوعاً إذ استعمل لقياس مدى الاحتكار لدى التجار من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات في مجال صناعة معينة أو قطاع معين وهو مصمم أصلا لقياس مقدار التركيز في صناعة معينة أو قطاع معين، واستعمل أيضا لمعرفة مدى التنويع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في قطاع التصدير [30] و له صيغة معينة * .

المحور الثاني : واقع التنويع الاقتصادي في العراق

أولاً : مؤشر تنويع النشاطات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

يمكن بيان التنويع الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي من خلال مساهمات مكوناته مقيّمة بالأسعار الجارية لسنوات مختارة وحسب الجدول المدرج أدناه ليعكس مدى أداء الاقتصاد للبلد.

ولبيان أهميه قطاعات وسائل التنويع و الدور الذي يمكن توضيحها وكالتالي :

1- القطاع الزراعي :

مر القطاع الزراعي في العراق بتحولات منذ ثورة 14/تموز/ 1958، إذ اصدرت السلطات العراقية في تلك السنة قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد سقف ملكية الأرض بـ(1000) دونم للأرض المروية سقيا (سيحاً) و(2000) دونم للأرض الديمية (المروية مطراً) واستخدامها وتوزيعها على الفلاحين بمساحات صغيرة لا تقل عن 30 دونم للأرض المروية و لا تقل عن 60 دونم للأرض الديمية ، وجاء قانون الإصلاح الزراعي لعام 1970 والذي تضمن توسيع الحدود التي رسمها قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1958 لتشمل فتصبح حق التملك من (400-600) دونم للارض المروية و الأرض الديمية بدلا من (1000-2000) دونم [31] ، ولم تظهر مشكلات القطاع الزراعي الا مع ثمانينيات القرن العشرين مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية فتمثلت بانخفاض عدد الوحدات المنتجة أي الإنتاج والإنتاجية المتمثلة

بعلاقة المدخلات مع المخرجات خلال تلك المدة وما تلاها والتصحر وانحسار كميات مياه الري وتراجع القوة العاملة [32] .

فمن خلال الجدول (1) نلاحظ أنّ قطاع الزراعة ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (4.7) في عام 1980 إلى (14.4%) في عام 1985 ، وهذه الزيادة لم تكن وليدة تحسّن في مساهمة القطاع الزراعي بل كانت نتيجة انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وجاءت هذه النتيجة أولا لانخفاض الإنتاج لقصف منافذ تصدير البصرة من قبل القوات الإيرانية، ولانخفاض سعر النفط ثانياً، ومما يدلل على ذلك انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من(15770.7) في عام 1980 الى (15011.8) في عام 1985 مع انخفاض قيمة النفط، وهذا التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي محكوم بتذبذب النفط [33]، وخلال مدة الحرب كان يفترض بالعراق حشد جميع قواه لإنعاش القطاع الزراعي والاعتماد عليه فبدلا من ذلك تم تجنيد القوى العاملة الزراعية للمعركة، وبالتالي لم يلحق النمو الزراعي بالنمو السكاني؛ مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى [34].

العراق لم يعاني من حالة فقدان ألامن الغذائي خلال عقد الثمانينيات، و ما سبقه والمتأتية أما من قصور الموارد عن توفير المتطلبات الغذائية الرئيسية لأفراد المجتمع التي تأثر في العرض الغذائي، وبالتالي تسد الفجوة الغذائية أو من تدني القوة الشرائية لأغلب أفراده التي تحول دون زيادة طاقته الاستيرادية، [35].

وقد ظهرت أعراض هذه الحالة خلال عقد التسعينيات نتيجة فرض العقوبات الدولية على العراق ، وبالتالي العراق لا يعاني من حالة الـلا أمن الغذائي بشكل مزمن بل بشكل مؤقت .

و يلاحظ من جدول (10) ان عام 1990 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته (8.2%) و ارتفع مساهمته في عام 1995 فبلغت نسبتها (20.6%) من الناتج الإجمالي المحلي؛ مما يشير إلى تعافيه بشكل محدود خلال هذه المدة مع استقرار نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وخلال المدة من عام 2000 إلى 2014 بقي يتراوح من (4.6%) إلى (6.9%) ، وهنا لا تشير نسبة مساهمته إلى أي تعافي، فبذلك لم يكن التنويع متحققاً عن طريق القطاع الزراعي.

جدول (1) مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنوات متفرقة

رمز تصنيف ف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	**2014**
1	الزراعة و الغابات و الصيد	4.7	14.4	8.2	20.6	4.6	6.9	5.2	4.9
2	التعدين و المقالع	61.2	23.2	65.1	63.0	83.3	57.8	45.4	45.2
1-2	النفط الخام	60.8	22.8	65.0	63.0	83.3	57.6	45.0	45
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	0.3	0.4	0.1	0.0	0.0	0.2	0.4	0.2
3	الصناعة التحويلية	4.5	9.9	3.7	1.4	0.9	1.3	2.3	1.9
4	الكهرباء و الماء	0.3	1.3	0.4	0.0	0.1	0.8	1.8	2.3
5	البناء و النشيد	8.0	9.4	3.0	0.5	0.5	3.7	6.3	7
6	النقل و الموصلات و الخزن	4.2	5.1	3.8	8.7	4.8	8.0	5.8	7.5
7	تجارة الجملة و المفرد و الفنادق وماشيه	5.1	12.9	6.2	3.2	3.4	5.7	7.7	7.8
8	المال والتأمين و الخدمات والعقارات	4.1	8.7	5.0	1.3	0.7	7.4	9.5	-
1-8	البنوك والتأمين	1.7	4.7	3.1	0.6	0.3	0.7	1.3	1.2
2-8	ملكية دور السكن	2.4	3.9	1.8	0.7	0.4	6.7	8.2	6.7
9	خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية	8.8	18.9	7.4	1.9	1.9	8.9	16.7	15.5
1-9	الحكومة العامة	8.3	17.9	6.8	1.4	1.2	7.1	14.8	13
2-9	الخدمات الشخصية	0.5	1.0	0.5	0.5	0.8	1.7	1.9	2.5
نسبة المجموع حسب الانشطة		100.9	103.8	102.8	100.5	100.3	100.5	100.6	100
نسبة ناقص رسم الخدمة المحتسب		0.9	3.8	2.8	0.5	0.3	0.5	0.6	-
نسبة الناتج المحلي الاجمالي		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	-

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات المختارة اعلاه

- (بيانات غير متوفرة)

2- قطاع الصناع التحويلية :

يتسم القطاع الخاص بالدور الريادي قبل عام 1958 ، وتحتل فيه الصناعة الاستهلاكية البسيطة الدور الكبير على الرغم من نمو العوائد النفطية في عام 1952على اثر مناصفة الأرباح لكن بعد عام 1958 بدأت السلطات الحاكمة بالقيام بالتخطيط المركزي الشامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعززت الاستثمارات في الصناعة الوطنية، وحدث الانطلاق الكبير بعد عام 1972 لتأميم النفط وتنامي العوائد النفطية للبلد، فاتجه البلد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تبني الصناعة الإنتاجية وليس الصناعة الاستهلاكية؛ بمعنى الحث على الصناعات التي تحول المواد التي تأتي من القطاع ألاستخراجي والزراعي وتهيئتها؛ لكي تكون مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية، وهذا ما يصطلح عليه بالصناعة التحويلية ، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار الصناعي من خلال المصارف الصناعية .

فبدأت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية بصعود تدريجي مع انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي ، إذ بلغت نسبة المساهمة في عام 1980 حوالي (4.5%) حسب جدول (10) حتى تصاعدت تدريجياً لتبلغ (9.9%) في عام 1985 ، وهي أعلى نسبة وصلتها الصناعة التحويلية في مساهمتها في

الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد ذلك انخفضت تدريجياً فوصلت إلى أدنى قيمة لها في عام 2000 فقد بلغت نسبتها حوالي (0.9%) ، وهي اقل نسبة وصلتها الصناعة خلال مدة الدراسة، ثمّ بدأت بالتزايد بشكل بطيء حتى وصلت في عام 2013 نسبة المساهمة إلى (2.7%) وبالتالي لا يوجد هناك مؤشر لتحقيق التنويع في هذا الجانب أيضا .

3- قطاع الخدمات :

أمّا بخصوص مجال الخدمات كالنقل والموصلات فلم تشير إلى أي تغير يذكر إذ بقيت في ارتفاع وانخفاض مع العوائد النفطية، ولم تتجاوز نسبة (8.7%) التي وصلت إليها في عام 1995 ، وكذلك هو الحال مع بقية الأنشطة الاقتصادية للمال والتأمين والخدمات والعقارات والخدمات الشخصية والحكومية وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، وبالتالي لم يوجد أي مؤشر اتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق من خلال مساهمة المكونات النسبية للناتج المحلي الإجمالي، فبقى النفط هو المسيطر على النسبة الأكبر، والمكون لبقية القطاعات .

وقد وجد إنّ نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية (الاستخراجية والخدمات الحكومة والخدمات الخاصة وملكية دور السكن وغيرها) تفوق أو تقارب نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة التحولية؛ مما يعني وجود اختلال سلعي متمثلا عن اختلال هيكلي داخلي في بنية الاقتصاد العراقي إلى جانب تحليل الاختلال المالي، والنقدي والاختلال بين الادخار والاستثمار فضلا عن الاختلال الهيكلي الخارجي الذي يمثله تحليل هيكل التجارة الخارجية[36] ، وهذا الأمر يؤدي إلى تقليل العرض من السلع، ولتلبية الطلب المحلي يتجه البلد إلى الاستيراد وإن تمويل هذا الاستيراد يغطى بالعملة الأجنبية؛ مما يؤدي إلى تآكل العوائد النفطية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توسع الفجوة بين الصادرات، والاستيراد.

4- بقية القطاعات الاقتصادية :

تتمثل بقية القطاعات بعدة منها قطاع الماء، والكهرباء الذي لم يتجاوز نسبة (1.8%) من المساهمة في الناتج المحلي، وهي نسبة قليلة جداً ، أمّا في ما يتعلق بقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق ... الخ ، فلم تتجاوز نسبة (12.9%) وهي النسبة التي بلغتها في عام 1985 ، وعلى الرغم من أنّ تلك النسبة وهمية لكنها ضئيلة جداً ، أما بقية الأعوام فتراوحت مابين النسبة المذكورة آنفاً و(4.0%) ، وعلى العموم لم يكن هناك أي تقدم في مجال الإنتاج خلال هذه الأعوام بالمعنى الذي يؤشر لوجود تنويع اقتصادي في البلد .

وما يخص قطاع البناء والتشييد فتراوحت مساهمته بنسبة (3.0%) في عام 1990 وأعلى نسبة وصلها هي في عام 1985 فقد بلغت (9.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لم يكن هناك أي مؤشر باتجاه التنويع الاقتصادي من جانب تكوين رأس المال الثابت، ومما يشير له أيضا ملكية دور السكن التي تذبذبت طيلة سنوات الدراسة التي لم تتجاوز مساهمتها في عام 2010 نسبة (8.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العموم لم يكن هناك تراكم في تكوين رأس المال؛ ومن هذا يلاحظ عدم وجود مؤشر الى التنويع في الاقتصاد العراقي .

ثانيا :مؤشر تنويع الصادرات :

يقترن تنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية مع تنويع بنية الصادرات ، فتحقيق التنويع في الأنشطة الإنتاجية من دون تحقيق التنويع في هيكل الصادرات يعني أنّ البلد لا يوجد لديه قدرة على المنافسة الدولية وهو يلبي احتياجاته الداخلية فقط [37] .

ومن خلال جدول (2) لقيمة الصادرات الكلية النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية في السوق نلاحظ ريادية الصادرات النفطية خلال مدة الدراسة الممتدة من (1980-2014) واستحواذها على نسبة لا تقل عن 95% من الصادرات الكلية خلال الحرب العراقية – الإيرانية إلا في عام 1986 فبلغت نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية 92,5% وخلال التسعينات أخذت الصادرات النفطية نسبة شبه مستقرة فبلغت 93% من الصادرات الكلية خلال العقوبات الدولية ، ومن عام 2000 لم تتراجع نسبة الصادرات النفطية عن 95% من المجموع الكلي للصادرات حتى عام 2014 ، وأما بقية الصادرات غير النفطية فأنها لم تتجاوز خلال فترة الحرب نسبة 4% ألاّ في عام 1986 فقد بلغت 7,5%وهي زيادة وهمية ولّدها تراجع الصادرات النفطية بفعل الحرب والأسعار ، وأما خلال العقوبات الدولية فقد استقرت بشكل 7% وقد بلغت 12% سوى عام 1992 ، وخلال 2000 -2004 تراوحت بين (4-6)% ، و حتى عام 2014 فتذبذبت ما بين(3-3,7)% وبالتالي الجدول (2) يدل ان العراق يعيش في اقتصاد مركز في قطاع واحد وليس متنوع في قطاعات متعددة .

جدول (2) صادرات العراق النفطية و غير النفطية ونسب كل منهما بالنسبة للصادرات الكلية للمدة من (1980-2014)

السنة	اجمالي الصادرات الكلية بالاسعار الجارية مليون دولار	قيمة الصادرات النفطية بالأسعار الجارية مليون دولار	قيمة الصادرات غير النفطية مليون دولار	نسبة قيمة الصادرات النفطية الى أجمالي الصادرات الكلية %	نسبة قيمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية %
1980	26,349	26,096	0,253	99	1
1981	10,140	10,039	0,101	99	1
1982	10,033	9,933	0,100	99	1
1983	8,161	7,816	0,345	96	4
1984	9,317	8,863	0,454	95	5
1985	10,409	10,097	0,312	97	3
1986	7,465	6,903	0,560	92,5	7.5
1987	9,705	9,416	0,289	97	3
1988	9,609	9,312	0,289	97	3
1989	12,284	11,876	0,408	96,6	3.4
1990	10,314	9,594	0,720	93	7
1991	0,377	0,351	0,026	93	7
1992	0,518	0,481	0,037	88	12
1993	0,457	0,425	0,032	93	7
1994	0,453	o,421	0,032	93	7
1995	0,496	o,416	0,080	93	7
1996	0,731	0,680	0,051	93	7
1997	4,602	4,280	0,322	93	7

7	93	0,382	5,111	5,500	1998
8	92	0,963	12,104	13,067	1999
3	97	0,609	19,771	20,380	2000
5	95	0,825	15,685	16,510	2001
5	95	0,657	12,593	13,250	2002
6	94	0,471	7,519	7,990	2003
4	96	0,739	17,751	18,490	2004
3.7	96,3	0,723	19,050	19,773	2005
2.2	97,8	0,912	27,500	28,412	2006
1.8	98,2	1,083	59,433	60,516	2007
1.2	98,8	0,914	79,806	80,720	2008
3	97	2,519	81,854	84,373	2009
0.4	99.6	0,195	52,286	52,482	2010
0.9	99.1	0,63	79,043	79,681	2011
0.2	99.8	0,10	94,103	94,209	2012
0.5	99.5	0,36	89,402	89,765	2013
0.5	99.5	0,40	84,10	84,50	2014

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- Source: OPEC Statistical Bulletin of different years

العمود الرابع استنتاج من الباحث فالرابع المتضمن الصادرات غير النفطية تم احتسابها كحاصل طرح الصادرات النفطية من الصادرات الكلية

العمود الخامس من استنتاج الباحث نسبة المساهمة للصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

العمود السادس من استنتاج الباحث عن طريق احتساب المتبقي من نسبة مساهمته الصادرات النفطية.

ثالثاً: مؤشر تنويع إلايرادات الحكومية للموازنة :

يقترن الاستقرار النسبي للموازنة اتجاه الصدمات الخارجية بدرجة ارتباطها مع العالم الخارجي و عندما تكون اغلب إيرادات الموازنة تعتمد على مورد خارجي كالنفط فأن تقلبات أسعاره تؤدي الى عدم استقرار الموازنة لذلك تعتبر الموازنة قناة تنتقل عبرها الصدمات الخارجية الى الصدمات الداخلية ويمكن احتساب نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية للموازنة العراقية وتحديد درجة التنويع في ايراداتها كمؤشر للتنويع الاقتصادي .

جدول (3) مقدار ونسبة الايرادات النفطية بالدينار العراقي من الإيرادات الكلية بملايين الدنانير للمدة ما بين (1980-1989)

السنة	الايرادات النفطية في الموازنة	الايرادات الكلية للموازنة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %
1980	11440	12019	95.1
1981	6851	7490	91.4
1982	6225	7122	87.4
1983	4800	5900	81.3
1984	5796	6646	87.2
1985	6560	7621	86.0
1986	5402	6420	84.1
1987	7758	8709	89.0
1988	7006	8268	84.7
1989	7557	8882	85.0

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- حسين علي عبد الكرعاوي ، تحليل واقع السياسة الضريبية في العراق وسبل النهوض بها للمدة (1970-2008)_، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2010 ، ص 185-192.
- العمود (4) من استخراج الباحث

ويتضح من خلال جدول (3) ان المدة من (1980-1989) تستحوذ الإيرادات النفطية على نسبة عالية من الإيرادات الكلية للموازنة تراوحت مابين (85-95)% وقد انخفضت هذه النسبة مع فرض العقوبات الدولية على العراق وقد شهدت هذه المدة الحرب العراقية – الإيرانية اذ لم توجه العوائد النفطية نحو التنويع الاقتصادي فقد عزلت الحرب خطط التنمية المتضمنة التنويع جانباً للتغذية المجهود الحربي .

واما المدة ما بين (1990-2002) اذ ان النسبة للإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية تراوحت (19-48)% وبدأت نسبة مساهمة النفط ترتفع مع زيادة التصدير منذ عام 1995 بشكل تدريجي حتى عام 2002 وكما يوضحها الجدول التالي

جدول (4) مقدار ونسبة الايرادات النفطية بالدينار العراقي من الإيرادات الكلية بملايين الدنانير للمدة ما بين (1990-2002)

السنة	الايرادات النفطية في الموازنة	الايرادات الكلية للموازنة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %
1990	4110	8491	48.4
1991	1965	4228	46.4
1992	2191	5047	43.4
1993	2869	8997	31.8
1994	4981	25659	19.4
1995	27195	106986	25.4
1996	57705	178013	32.4
1997	199890	410537	48.6
1998	169023	520430	32.4
1999	234649	719065	32.6
2000	458157	1133034	40.4
2001	580160	1289246	44.9
2002	1020022	1854585	55.0

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- ربيع خلف صالح و زينب احمد محمد ، قياس وتحليل أثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 256-257
- العمود (4) من استخراج الباحث .

و في عام 2003 قفزت نسبة مساهمة العوائد النفطية في الايرادات الكلية في الموازنة لتصل الى 85.7% ، وقد ارتفعت نسبة مساهمة النفط في العام الذي يليه ووصلت 98.9 % و في عام 2005 انخفضت نسبياً فبلغت حوالي 97.4 % ثم انخفضت بشكل بسيط نسبة مساهمة النفط لتصل نحو 94.8 % في عام 2006 واما عام 2007 لم تختلف عن سابقتها الا بشيء بسيط فبلغت 94.6 % ، وبحلول عام 2008 قد انخفضت مساهمة القطاع النفطي فوصلت نحو 93.9 % واستمرت بالانخفاض بفعل الارتفاع البسيط في الإيرادات الضريبية ، وفي عام 2009 استمرت نسبة مساهمة النفط

بالانخفاض لتصبح 88.5 % ، واستمرت تلك النسبة بالانخفاض حتى عام 2010 فوصلت نحو 85.6 % ، و من خلال جدول (5) تتضح مقدار و نسبة الإيرادات النفطية في الموازنة .

جدول (5) مقدار ونسبة الايرادات النفطية بالدينار العراقي من الإيرادات الكلية بملايين الدنانير للمدة ما بين(2003-2010)

السنة	الايرادات النفطية في الموازنة	الايرادات الكلية للموازنة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %
2003	1841458	2146346	85.7
2004	32627203	32982739	98.9
2005	39480069	40502890	97.4
2006	46534310	49055545	94.8
2007	51701300	54599451	94.6
2008	75358291	80252182	93.9
2009	48871708	55209353	88.5
2010	60131401	70178223	85.6

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- ربيع خلف صالح و زينب احمد محمد ، قياس وتحليل أثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 20،العدد 78،جامعة بغداد، 2014، ص 256-257
- العمود (4) من استخراج الباحث

وبعد الانخفاض الطفيف لنسبة مساهمة القطاع النفطي بدأت هذه النسبة ترتفع فوصلت عام 2011 90.1 % ، وشهدت خلال عامي 2012 و 2013 ارتفاع في نسبة مساهمة النفط بلغت على التوالي نحو 97.3 % و 97.2 % وتراجعت بشكل بسيط في عام 2014 لتصبح نحو 92.1 % .

ويمكن ادراج جدول يوضح تلك النسب لسلسلة زمنية تمد من عام 2011 الى 2014 وكما يلي

جدول (6) مقدار ونسبة الايرادات النفطية بالدينار العراقي من الإيرادات الكلية بملايين الدنانير للمدة ما بين (2011-2014)

السنة	الايرادات النفطية في الموازنة	الايرادات الكلية للموازنة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %
2011	98,090,214	108,807,392	90.1
2012	116,597,076	119,817,224	97.3
2013	110,677,542	113,767,395	97.2
2014	97,072,410	105,386,623	92.1

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاءات و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام التالية 2014 و 2013 ، و صفحات حسب العائدية على التوالي ، ص 65-67 ، ص 67 ، ص 65 ، ص 65.
- العمود (4) من استخراج الباحث.

ومن خلال نسبة مساهمة النفط في الايرادات الكلية للموازنة العامة في العراق يلاحظ اعتمادها الشديد على العوائد النفطية المتأتية من المورد النفطي الناضب وهذا الامر يدل ان الموازنة غير مستقر وتكون معرضة لخطر تقلبات الأسعار، وبالتالي الجدول (6) يظهر العراق بلد ريعي بامتياز، و انه يعاني من عوارض المرض الهولندي فيه، لذا لا يوجد اي مؤشر للتنويع في الاقتصاد العراقي .

المحور الثالث – مبررات و متطلبات التنويع في الاقتصاد العراقي:

ويمكن بيان الأسباب التي تبين الهدف من أيجاد اقتصاد متنوع لقيام النمو الاقتصادي وهي كالتالي [38]:

أ- عدم قابلية الموارد الاستخراجية للتجديد (النفط و الغاز)؛ لأنها موارد ناضبة تشكل خطراً على اقتصاديات الدول الريعية .

ب- يوفر التنويع الحماية من حدوث ظاهرة المرض الهولندي .

ت- حماية اقتصاديات البلد من الصدمات الخارجية ، أذا يعمل بدوره على التخفيف من حدة التقلبات في الأسعار النفطية الخارجية، وتقليل أثرها على استقرار النشاط الاقتصادي؛ فهبوط وارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول الريعيّة المصدرة للنفط التي تعتمد في تمويل ميزانياتها على ما يأتيها من عوائد إنتاج وتصدير النفط، يؤدي إلى استنزاف العوائد النفطية و يجعل عملية التخطيط فيها صعبة ، ويسبب أيضاً تقلبات في النشاط الاقتصادي، وقد يؤدي تغيّر هذه الأسعار إلى انحراف نمو الاقتصاد عن مساره المرسوم في البلدان المصدرة للنفط .

بما ان المورد الاستخراجي ذو كثافة في رأس المال خفيف العمل فأن التنويع الاقتصادي يقلل البطالة عن طريق تطوير قطاع الزراعة والسياحة والخدمات التي قد تتميز بكثافة العمل وقلة رأس المال و بالتالي يعمل التنويع الاقتصادي على تنمية و تطوير القطاعات غير النفطية ، وإلغاء الدعم الذي يشوه الأسعار وإقامة مراكز إرشاد وزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في أنواع البذور الجديدة، وطرق الري، وتقوية آليات السوق وتشجيع برامج إنعاش الزراعة كالتمور والأسماك وتوسيع المحاصيل الجديدة، والتوسيع في إيصال الخدمات ، يضاف إلى ذلك : تشجيع التنافس في القطاع الصناعي من خلال تطوير الهيكل المؤسسي، وإقامة المجتمعات الصناعية عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة [39]

ج – تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عن طريق فسح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوره في توظيف القوى العاملة الوطنية، وتسير عجلة التنمية بوصفة قائد عملية النمو، والمحرك والدافع لها الذي يضمن لها البقاء خارج تأثيرات النفط عن طرق تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات [40] .

فهناك اتجاهان فكريان لتفسير العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصاديين حيث يتمثل الاتجاه الأول بنظرية الميزة النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص محفز ومصدر للنمو الاقتصادي، وترى انخفاض التنويع الاقتصادي هو المحفز للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيرى إنّ التنويع الاقتصادي يقود النمو الاقتصادي وله حججه التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية [41] :

1. تقليل المخاطر التي تحدق في الاستثمارات الاقتصادية، والناجمة عن الظروف الطبيعية كالفيضانات و الزلازل و الحرائق و 000، والدولية كالحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات و ... ، عن طريق تنويع تلك الاستثمارات من خلال تعدد، وتوزيع وتوسع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية ، ويسهم هذا التنوع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
2. يؤدي التنويع الاقتصادي إلى استعاب رأس المال البشري من العمل، ورأس المال الذي يرفع معدلات النمو الاقتصادي .

3. التنويع الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية يزيد من فعالياتها، ومن تشابك العلاقات بين تلك القطاعات؛ مما له تأثير خارجي على زيادة الإنتاج، فينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي .

4. التنويع الاقتصادي يقلل من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، إذ يعمل التنويع الاقتصادي على استقرار الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل كذلك على تقليل تأثير تقلبات الطلب، والسعر التي يتعرض لها منتج معين يعتمد عليه أداء الاقتصاد الوطني سواء كان سلعة استخراجية كالنفط و الغاز و... أو سلعة زراعية كالقطن و البن و الشاي و المطاط ، ... أو خدمية كالسياحة و الخدمات المالية وغيرها.

5. تنويع الصادرات التي هي متغير من مؤشرات التنويع الاقتصادي وتؤدي إلى رفع معدل التبادل التجاري ؛ لكون تنويع الصادرات يقلل من مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات إذ ستتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات ، فحينما يكون البلد قد اعتمد في تجارته الخارجية على منتج واحد وهو النفط فأن تقلبات أسعاره بالاتجاه السالب تؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات؛ مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية ، ولتقليل الخسارة لابد من تنويع الصادرات .

6. زياد القيمة المضافة : التنويع الرأسي له دور في الروابط الأمامية (مخرجات قطاع معين)، فتتشابك مع الروابط الخلفية للاقتصاد (مخرجات قطاع معين لتصبح مدخلات قطاع آخر)؛ فيساهم في توليد فرص العمل وارتفاع عوائد عناصر الإنتاج، ويزيد من القيمة المضافة .

الاستنتاجات والتوصيات:

1. إن مفهوم التنويع من المصطلحات التي ظهرت في عام 1952 في بحث نشره هاري ماركويتز في مقال نشره يحمل عنوان (اختيار المحفظة) .

2. يقصد بالتنويع بشكل عام : إيجاد مصادر دخل إضافية إلى جانب مصدر وحيد للدخل بهدف تعدد تلك المصادر، سواء عن طريق خلق قطاعات جديدة ذات صادرات متنوعة تعمل على تقلل واردات البلد وتزيد نسبة العمالة فيها و تكون رأس المال أو عن طريق سن الضرائب ، مما يوفر حماية الاقتصاد.

3 . الحاجة إلى التنويع الاقتصادي هي للتخلص من نموذج النمو الاقتصادي و التنمية القائم على الإنفاق الحكوميالممولَ من العوائد النفطية التي يتم تقاسمها من خلال دعم الأسعار، وتوظيف المواطنين في القطاع العام للقضاء على البطالة .

4. للتنويع الاقتصادي مجموعة من الوسائل التي تظهر في تطوير القطاع الزراعي ، وتطوير القطاع الصناعي ، وتطوير الخدمات العامة وعمليات الخصخصة ، وتخفيف إعانات الدعم الداخلي .

5. ينقسم التنويع الاقتصادي على قسمين حسب اتجاهات توليد النقد ، التنويع الأفقي الذي يقصد به تفعيل مصادر أخرى لتوليد النقد الأجنبي في القطاعات ذات الميزة النسبية العالية ، والتنويع العمودي الذي يقصد به إيجاد مصادر أخرى للنقد المحلي غير بيع النقد الأجنبي لقطاع الأعمال الخاص، والأفراد، مقابل النقد المحلي من خلال سن الضرائب، وتحصيلها .

6-اظهرت مؤشرات التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1980-2014 ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته االعامة.

7-ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر والهوامش

([1]) ابن منظور جمال الدين ابو الفضل محمد بن مكرم ، لسان العرب ، طبعة دار المعارف ، المجلد السادس ، الجزء51 ، مصر، بدون تاريخ ، ص4579 .

([2]) لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، الطبعة الخامسة و الثلاثون ، جخانة منفرد، إيران ، 1996، ص 847 .

* هاري ماركويتز (أوماركوفيتش) وهو عالم اقتصادي أمريكي ، ولد عام 1927 في مدينة شيكاغو ، وكان الطفل الوحيد لوالده لموريس (أو ماكس) أكمل دراسة البكالوريوس في جامعة شيكاغو ولقد تم قبوله في الدراسات العليا لنيل شهادة الدكتوراه إذ كان مهتم بدراسة الاقتصاد الكلي و الجزئي ، وتم اختياره كعضو في لجنة كولز للبحوث في الاقتصاد عام 1952 حينها لازال طالبا ، وعندما حان الوقت لاختيار أطروحته استشار هاري أستاذه Marscak المدير السابق للجنة الفريد كولز حول أمكانية تطبيق الأساليب الرياضية في سوق الأسهم لأوراق المالية بعثه إلى الأستاذ (مارشال كيتشوم) ولقد قدم لهاري قائمة كدليل لقراءة النظرية المالية وكان من جملة التطبيقات في القائمة (نظرية القيمة الاستثمارية) ، وحصل هاري على جائزة (فون نيومان) عام 1989 في مجال بحوث العمليات لكونه طور مصفوفة سيمسكريبت كلغة للبرمجة من جمعية البحوث الأمريكية ومعهد العلوم الإدارية ، وحصل على جائزة نوبل التذكارية او رسميا جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية في ذكرى الفريد نوبل والتي تمنح للإعمال المتميزة في العلوم الاقتصادية في عام 1990 ينظر مواقع الانترنيت التالية :

- http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/economicsciences/laureates/1990/witz bio.html marko
- http://www.investopedia.com/terms/d/diversification.asp
- http://ar.wikipedia.org/wiki

([3]) ينظر مواقع الانترنيت التالية :

- http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/economicsciences/laureates/1990/witz bio.html marko
- http://www.investopedia.com/terms/d/diversification.asp
- http://ar.wikipedia.org/wiki

([4]) هواري سويسي و غالية مليك ، أثر التنويع الدولي على خصائص المحفظة المالية دراسة ميدانية لمجموعة من الاسواق المالية خلال الفترة (2010-2013) ، مجلة الباحث ، العدد (13) ، 2013 ، الجزائر، ص 49.

([5])هند غانم محمد المحنة ، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع أشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994-2010) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة ، 2014 ، ص 6-8 .

([6]) فهد عبد الله الشريف ، تنويع الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات بعض الدول الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1997، ص 8-9 .

([7]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي ، الأمم المتحدة نيويورك ، 2001 ، ص ز- 1 .

([8]) عباس مكي حمزة ، مصدر سابق ذكره ، ص 5 .

([9]) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مصدر سابق ذكره ، ص 3.
([10]) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات و متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق 000رؤى مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2010 ، ص7.
([11]) ممدوح عوض الخطيب ، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات الادارة في دول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، 2014، ص4 .
([12]) خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي و متطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة (1970-2008)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009، ص 9.
([13])عاطف لافي مرزوك ، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد (24) ، 2013 ، ص 77.
([14]) صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ، مكتب الاردن و العراق ، ورقة سياسات ، العراق، 2013 ، ص 22.
([15])علي مرزا ، مصدر سابق ذكره ، ص 23.
([16]) مهدي سهر غيلان ، مصدر سابق ذكره ، ص 34 .
([17]) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد (18) ، 2015 ، ص 2 .
([18]) نزار ذياب عساف و خالد روكان عواد ، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفه الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد (6) ، العدد (12) ، 2014 ، ص 467
([19]) محمد أزهر سعيد السماك ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، جامعة الموصل العراق، 1978، ص 177 – 178 .
([20]) مهدي سهر غيلان ، مصدر سابق ذكره ، ص 34.
([21]) صندوق النقد العربي و آخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الدائرة الاقتصادية و الفنية ، ابو ظبي ، لعام 2014 ، ص 305 .
([22]) كاظم عبادي حمادي ، التركيب السلعي لصادرات العراق الخارجية غير المعدنية واتجاهاتها الجغرافية للمدة 1986-1990 ، جامعة ميسان ، ص 2 ، الموقع الالكتروني http://kjeas.uowasit.edu.iq
([23]) فهد عبد الله الشريف ، مصدر سابق ذكره ، ص 241-248
([24]) عبد الرسول جابر إبراهيم و عقيل حميد جابر ، واقع ومستقبل الامن الغذائي في العراق في ضوء و أنتاج المحاصيل الإستراتجية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، الاصدار الاول ، 2013 ، ص 2-3 .
([25]) عباس مكي حمزة ، مصدر سابق ذكره ، ص 51 .
([26]) فهد عبد الله الشرف ، مصدر سابق ذكره ، ص 212 .
([27]) مصدر سبق ذكره ، ص 9 و ص 96
([28]) ممدوح عوض الخطيب ، مصدر سابق ذكره ، ص 5.
([29]) ينظر :
- ممدوح عوض الخطيب ، مصدر سابق ذكره ، ص 10 -19.
- خالد جميل كامل ، مصدر سابق ذكره ، ص 13.

([30]) ممدوح عوض الخطيب ، مصدر سابق ذكره ، ص9.

*وهو يتخذ الصيغة $H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xi}{X}\right)^2-\sqrt{\frac{1}{N}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$ ، اذ يشير (N) إلى عدد النشاطات، و(X) إلى القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات ، و(xi) إلى قيمة المتغير في النشاط، وإنّ قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان تتراوح بين الصفر و الواحـــد $(0\leq H \leq 1)$ ، إذ تدلل قمة صفر لـ H بأنّ التنويع كامل في الاقتصاد، وإن قيمته واحد صحيح؛ فيكون مقدار التنويع معدوماً، بمعنى إنّ الناتج المحلي الإجمالي مرتكز على نشاط واحد فقط بينما لا تتسم النشاطات الاقتصادية بأي حصة وما يتراوح بين الصفر والواحد هو تفاوت حصص القطاعات على سبيل المثال في الناتج المحلي؛ مما يعني أنّه كلما اقتربت القيمة من الواحد زاد نسبة التفاوت بين القطاعات من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي، وكلما اقتربت القيمة من الصفر دلّ على تساوي نسبة المساهمة بين تلك القطاعات، وكلما كانت قيمته مرتفعة دلّ على ضعف الاقتصاد . المصدر السابق نفسه ، ص 9-10

([31]) رحمن حسن علي و أحمد صبيح عطية ، إشكاليات إصلاح القطاع الزراعي في العراق وسبل معالجتها ، ص 3 ، الموقع الالكتروني http://kjeas.uowasit.edu.iq .

([32]) عبد الجبار عبود الحلفي ، مصدر سابق ذكره، ص 57 .

([33]) فارس كريم بريهي ، الإقتصاد العراقي000فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية و التنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (27) ، 2011 ، ص 24 .

([34]) محمد علي زيني ، مصدر سابق ذكره ، ص 206 .

([35]) باسل كامل دلالي و سالم توفيق النجفي ، الأمن الغذائي العراقي- الإمكانات الاقتصادية وإشكالية الحصار - : بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، (مجموعة باحثين) ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، الطبعة الاولى ، الناشر بيت الحكمة ، العراق ، 2002 ، ص 187-188

([36]) هند غانم محمد المحنة ، مصدر سابق ذكره ، ص 187-188

([37]) ممدوح عوض الخطيب ، مصدر سابق ذكره ، ص 12 .

([38]) وزارة التخطيط و التعاون الانمائي / الهيئة الاستشارية لإعادة أعمار العراق ، استراتيجية التنمية الوطنية

2005-2007 والصادرة في30/ حزيران/ 2005 لجمهورية العراق ، الطبعة أولية ، ص 16-17 .

([39]) خالد جميل كامل ، مصدر سابق ذكره ، ص 11.

([40]) محمد صالح جاسم الدليمي ، الاقتصاديات النامية بين ضرورة التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (3) ، 2010، ص 208-209.

([41]) ممدوح عوض الخطيب ، مصدر سابق ذكره ، ص5-8 .